

الاحتجاجات العمالية للنصف الأول من العام 2011

تقرير تحليلي

سلسلة تقارير
المركز العمالي الأردني

العدد 4 / 2011

إعداد

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

محتويات التقرير

5	المقدمة
6	منهجية التقرير
7	قراءة في الأرقام
9	قراءة في الأسباب
11	المدد الزمنية للاحتجاجات العمالية
12	توزيع الاحتجاجات العمالية على القطاعات الاقتصادية
14	دور النقابات العمالية
14	الخلاصة والتوصيات
16	التوصيات

الاحتجاجات العمالية للنصف الأول من العام 2011

تقرير تحليلي



تذويه:

لقد قام مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدمنتش ابيروت بجمع بيانات هذا التقرير وتقديمها بشكل مهني خالص. إلا أن تصريحات العمال وأصحاب العمل وذو العلاقة بطبيعة هذه التقارير لا تمثل ولا تعكس وجهة نظر المركز والمؤسسة.

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية



مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وابحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003. يسعى المركز يسعى للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في الأردن من خلال تطوير وتحديث المجتمع الأردني إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وتشريعياً. والعمل على بناء الأردن الديمقراطي القائم على أسس الحرية والعدل والمساواة. وضمان الحقوق الانسانية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمدنية لجميع الأردنيين. وذلك من خلال إعداد الدراسات والتقارير واستطلاعات الرأي. وبناء قواعد بيانات تغطي مختلف مجالات التنمية التي تساهم في تحقيق رسالة المركز.

مؤسسة فريدريش إبيرت (FES)



مؤسسة ألمانية غير ربحية. تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية. تأسست في عام 1925 وافتتحت مكتبها في عمان سنة 1986. وتهدف لدعم الفعاليات السياسية والمنظمات غير الحكومية في مساعيها للإصلاح وللمشاركة الفعالة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها ومساعدة صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي للتغلب على تحديات العولمة وإيجاد الحلول المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار. كما تهدف الى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة ومساواة النوع الإجتماعي في الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية.

المركز العمالي الأردني



برنامج مشترك بين مركز الفينيق ومؤسسة فريدريش إبيرت - الأردن . يعمل المرصد على رصد واقع وأفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الإطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يساهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن وينتج الأنشطة النقابية المختلفة ساعياً لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

تقديم

تصاعدت الاحتجاجات العمالية في الأردن بشكل ملفت وغير مسبوق خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2011 إذ بلغ عددها 607 من العام الجاري 2011، وإذا ما قارنا هذه الأعداد مع مجمل الاحتجاجات العمالية التي جرت في عام 2010 الماضي والبالغ عددها 140 احتجاجاً، (والتي تم تقييمها في ذلك الوقت بأنها الأكثر عدداً في تاريخ الاحتجاجات العمالية في الأردن)، فإنه يمكننا القول أن الاحتجاجات العمالية لهذا العام 2011 ستكون علامة فارقة في تاريخ التحولات الاجتماعية في تاريخ الأردن.

تأتي هذه الاحتجاجات العمالية كتعبير صريح وواضح عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها الأردن، وكنتيجة لجملة من العوامل تضافرت مع بعضها البعض لتدفع أعداد كبيرة من العاملين للاحتجاج على ظروف عملهم الصعبة. من هذه العوامل تراجع ظروف وشروط العمل لغالبية العاملين في الأردن من حيث الانخفاض الملموس في معدلات الأجور والحد الأدنى لها، وعدم تمتع قطاعات واسعة منهم بالحقوق العمالية الأساسية التي نصت عليها تشريعات العمل الأردنية ومعايير العمل الدولية، والتي تشمل ساعات العمل اليومي والإجازات السنوية والمرضية والرسمية وتوفير الحماية الاجتماعية من تأمينات صحية وتقاعدية وغيرها، الى جانب ضعف شروط الصحة والسلامة المهنية وغيرها من شروط العمل اللائق.

هذا إلى جانب حرمان غالبية العاملين في الأردن من حق التنظيم النقابي، والذي يعود لأسباب مختلفة تشمل التشريعات العمالية التي تحرم قطاعات واسعة منهم من تنظيم أنفسهم لأسباب مرتبطة بنظام التصنيف المهني الصادر عن وزارة العمل، والذي حدد المهن المسموح لها الانتساب لنقابات، وحدد عدد النقابات العمالية بسبعة عشرة نقابة عمالية لم يتم زيادتها منذ ما يقارب أربعة عقود، الى جانب ضعف غالبية النقابات العمالية الأردنية القائمة، وعدم اكترائها بالمشكلات الحقيقية التي يعاني منها العاملون في الأردن.

وساعد الربيع العربي الذي انطلق في نهاية عام 2010 من تونس في خلق اجراء من التمرد والاحتجاج على ظروف الحياة والعمل في مختلف أنحاء المنطقة العربية وأعاد الثقة الى الانسان العربي بأنه قادر على التغيير بعد عقود من الخضوع والكبت، الأمر الذي أدى إلى زيادة ثقة العاملين بأنفسهم وبقدرةهم على تغيير واقعهم الصعب.

وأدى مجمل ذلك الى زيادة وعي قطاعات واسعة من العاملين بأهمية اتخاذ زمام المبادرة للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بتحسين شروط العمل، دون الأخذ بعين الاعتبار القيود

القانونية التي تحظر تشكيل نقابات وتحظر التجمع دون إذن مسبق من وزارة الداخلية أو الجهات الرسمية ذات العلاقة، أو انتظار مساعدة من أية جهة أخرى سواء كانت الحكومة أو النقابات العمالية أو استجداء أصحاب العمل أو المسؤولين الحكوميين. الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن هذه القيود القانونية لم تعد تتلاءم وطبيعة التحولات والتغيرات التي يعيشها المجتمع الأردني وحاجاته.

سيتضمن هذا التقرير عرضاً تحليلياً للاحتجاجات العمالية التي جرت في الأردن خلال النصف الأول من عام 2011 والتي بلغت (481) احتجاجاً، ولم يسعفنا الوقت لإجراء تحليل لكامل الاحتجاجات في الشهور الثلاث الأخيرة (تموز وآب وأيلول)، ولكننا سنضمن هذه الاحتجاجات إلى جانب الاحتجاجات العمالية التي ستحدث في الأشهر الثلاثة المتبقية من هذا العام في التقرير الشامل الذي سنصدره بعد الانتهاء من العام 2011.

منهجية التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية اقتصادية واجتماعية وسياسية للاحتجاجات العمالية التي جرت في الأردن خلال النصف الأول من عام 2011، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في ذلك، إذ تم رصد وتوثيق جميع الاحتجاجات العمالية التي جرت خلال الأشهر قيد الدراسة، وتمت عملية الرصد والتوثيق من خلال التواصل المباشر مع منفذي هذه الاحتجاجات والوقوف على تفاصيلها، إلى جانب متابعة وتحليل التغطية الصحفية التي قامت بها مختلف وسائل الإعلام الأردنية الورقية والإلكترونية والمرئية والمسموعة.

ومن المفيد التنويه هنا أن فريق اعداد التقرير قام برصد وتوثيق الاحتجاجات العمالية التي تمكن من جمع معلومات عنها ويعتقد هذا الفريق أنه تمكن من رصد الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية، وأنه يمكن أن تكون هنالك احتجاجات عمالية لم يتمكن من رصدها، إلا ان فريق الرصد يعتقد أن الاحتجاجات العمالية التي لم يتم رصدها قليلة جداً.

هذا وقد تم تبويب الاحتجاجات حسب تاريخها وأهدافها والمجموعات العمالية (القطاع الاقتصادي والمهني) التي قامت بها وفيما إذا كانت تعمل لدى القطاع الخاص او القطاع العام ومدة الاحتجاج العمالي بالأيام، ومن ثم تبويبها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث

تم قياس بعض العلاقات بين أهداف الاحتجاجات العمالية والقطاعات الاقتصادية التي يعمل فيها العاملين المحتجين.

قراءة في الأرقام:

شهد الأردن خلال النصف الأول من عام 2011 زيادة ملحوظة في عدد الاحتجاجات العمالية التي بلغت في مجملها 481 احتجاجاً موزعة على القطاعين العام والخاص، تركزت غالبيتها في القطاع العام، إذ بلغت نسبة الاحتجاجات العمالية للعاملين في القطاع العام 61.5 بالمائة من إجمالي الاحتجاجات بواقع 296 احتجاجاً، فيما قام بتنفيذ باقي الاحتجاجات البالغ عددها 185 احتجاجاً بواقع 38.5 بالمائة من إجمالي الاحتجاجات العاملين في القطاع الخاص. والملفت هنا زيادة الاحتجاجات العمالية في القطاع العام عن مثيلتها في القطاع الخاص، وهو القطاع الذي يتسابق غالبية الأردنيين للعمل فيه، باعتباره أكثر استقراراً من القطاع الخاص.

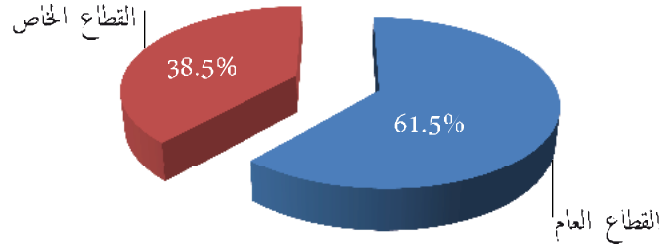
إلا أن غالبية الاحتجاجات التي جرت في هذا القطاع قام بها عمال المياومة بسبب ظروف العمل الصعبة التي يواجهونها في أعمالهم، والتي تتركز بانخفاض الأجور وعدم حصولهم على منافع وافتقارهم للأمان والاستقرار الوظيفي، وإلى جانب عمال المياومة كان هناك العديد من الاحتجاجات للعاملين في البلديات لتحسين ظروف عملهم أو تطبيق معايير العمل المنصوص عليها في التشريعات الأردنية، إلى جانب احتجاجات المعلمين والأطباء وغيرهم.

جدول (1): توزيع الاحتجاجات العمالية خلال النصف الأول من عام 2011 حسب قطاع العمل

قطاع العمل	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية
القطاع العام	296	61.5%
القطاع الخاص	185	38.5%
المجموع	481	100%



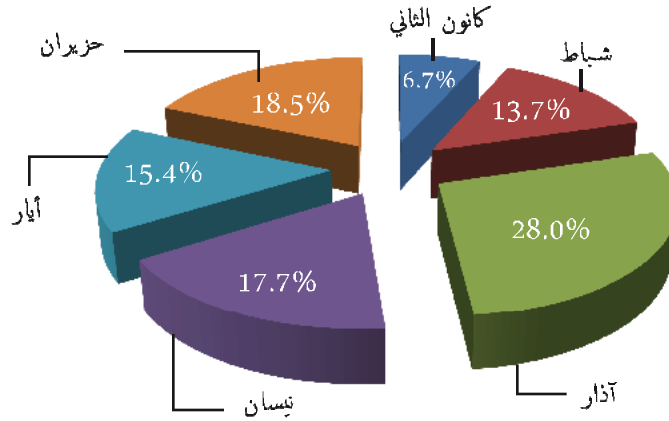
الاحتجاجات العمالية في الأردن في النصف الأول من عام 2011



وقد توزعت الاحتجاجات العمالية في النصف الأول من عام 2011 على الأشهر بشكل متفاوت، فكانت أعلى نسبة للاحتجاجات في شهر آذار حيث كان هناك 135 احتجاج عمالي بنسبة 28 بالمائة، تلاه شهر حزيران بنسبة 18.5 بالمائة، وحل ثالثا شهر نيسان بعدد احتجاجات 85 وبنسبة 17.7 بالمائة، أما شهر أيار فحل رابعا بواقع 74 احتجاج وبنسبة 15.4، أما شهر شباط فبلغت الاحتجاجات فيه 66 احتجاجا وبنسبة 13.7 بالمائة، أما شهر كانون الثاني فحل آخر بعدد احتجاجات 32 وبنسبة 6.7.

جدول (2): توزيع الاحتجاجات العمالية خلال النصف الأول من عام 2011 حسب الأشهر

الشهر	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية
كانون الثاني	32	6.7%
شباط	66	13.7%
آذار	135	28.0%
نيسان	85	17.7%
أيار	74	15.4%
حزيران	89	18.5%
المجموع	481	100%



قراءة في الأسباب

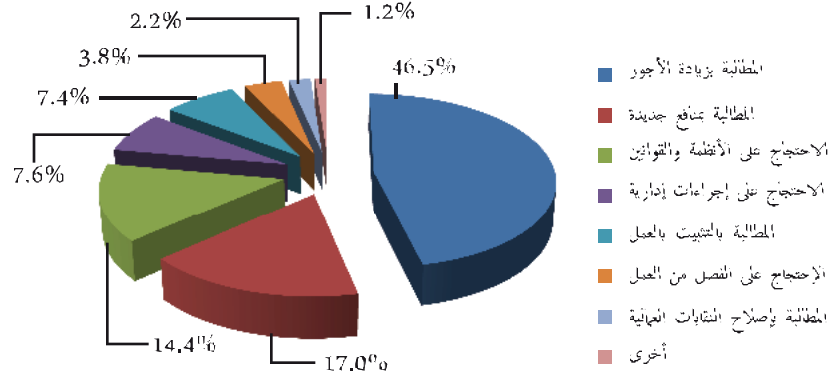
تعددت الأسباب التي دفعت العاملين للاحتجاج لتشمل المطالبة بزيادة الأجور والاعتراض على الفصل من العمل وتحسين المنافع والتأمينات الاجتماعية والحوافز والمطالبة بتأسيس نقابات جديدة واصلاح النقابات العمالية واتحاد نقابات عمال الأردن، إلى جانب أسباب أخرى متنوعة أقل أهمية. وقد كانت الاحتجاجات التي تهدف الى زيادة الأجور سواء بشكل مباشر أو زيادة العلاوات أو المطالبة برواتب اضافية مثل الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر في مقدمة الاحتجاجات العمالية خلال النصف الأول من عام 2011، إذ جرى تنفيذ 233 احتجاجاً لهذه الغايات مشكلة ما نسبته 48.4 بالمائة من مجمل الاحتجاجات، تلاها المطالبة بمنافع وتأمينات اجتماعية جديدة بنسبة 17 بالمائة ثم الاحتجاج على تطبيق تعليمات وأنظمة جديدة سببت أضراراً للعاملين، تلاها الاحتجاج على إجراءات ادارية ضد موظفين ثم مطالبة العاملين بتثبيتهم في العمل ثم الفصل من العمل ثم المطالبة بإجراء اصلاحات في النقابات العمالية.

جدول (3): توزيع الاحتجاجات العمالية خلال النصف الأول من عام 2011 حسب أهدافها*

النسبة المئوية	عدد الاحتجاجات	أهداف الاحتجاجات العمالية
46.5%	233	المطالبة بزيادة الأجور
17.0%	85	المطالبة بمنافع جديدة
14.4%	72	الاحتجاج على الأنظمة والقوانين
7.6%	38	الاحتجاج على إجراءات إدارية
7.4%	37	المطالبة بالتثبيت بالعمل
3.8%	19	الاحتجاج على الفصل من العمل
2.2%	11	المطالبة بإصلاح النقابات العمالية
1.2%	6	أخرى

* مجموع أعداد الاحتجاجات في هذا الجدول لا يساوي 481 احتجاج لأن بعض الاحتجاجات كانت تستهدف تحقيق أكثر من هدف واحد، وتم تفكيكها لغايات منهجية لمعرفة أكثر الأهداف تكراراً.

الاحتجاجات العمالية في الأردن في النصف الأول من عام 2011



ويبدو من المنطقي أن تنصدر الاحتجاجات العمالية التي تستهدف زيادة الأجور قائمة الاحتجاجات، إذ أن معدلات الأجور في الأردن منخفضة بشكل كبير، إذ يحصل غالبية العاملين بأجر في الأردن على أجور شهرية تبلغ 300 دينار فأقل، ثلثهم تقريباً يحصلون على أجور تقل عن 200 دينار شهرياً. ولا تتواءم الزيادات على أجور العاملين معدلات ارتفاع الأسعار، وهذه الأرقام لها دلالة أكبر عندما نعلم أن خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) للأسرة المعيارية البالغة في الأردن (6) أفراد يبلغ (323) ديناراً، بمعنى أن الأسرة التي لا تستطيع أن تنفق هذا المبلغ تصنف ضمن الفقراء في الأردن. ويزداد الأمر قتامة، إذا ما علمنا أن الحد الأدنى للأجور المعتمد في الأردن يبلغ (150) ديناراً شهرياً، وهو يقل عن خط الفقر المطلق بشكل كبير وملفت. وتشير العديد من الدراسات والتقارير أن أعداد كبيرة من العاملين في الأردن يحصلون على أجور شهرية تقل عن الحد الأدنى للأجور المنخفض أصلاً، الأمر الذي يشير بوضوح أن غالبية العاملين بأجر في الأردن يصنفون ضمن العمالة الفقيرة.

كذلك احتلت الاحتجاجات العمالية المطالبة بمنافع جديدة لتحسين أوضاع العمل لكافة العاملين الترتيب الثاني بنسبة 17.0 بالمائة وبواقع 85 احتجاج، تركزت على تحسين شروط الصحة والسلامة المهنية والتأمين الصحي وتحسين ظروف العمل والسكن. تلا ذلك وبنسبة 14.4 بالمائة من مجمل الاحتجاجات الاحتجاج على الأنظمة والقوانين بواقع 72 احتجاج، سجلت غالبيتها في القطاع العام كاحتجاج الأطباء ومطالبتهم بإقرار النظام الخاص بهم لتحسين المستوى المعيشي لهم واحتجاج العاملين في البنوك والنقل.

أما بخصوص الاحتجاجات العمالية على تعسف بعض الإجراءات الإدارية فقد بلغت نسبتها 7.6 بالمائة من مجمل الاحتجاجات وبواقع 38 احتجاج وقد تركزت في قطاعات التعليم والصحة والصناعة والإنشاءات. أما بخصوص الاحتجاج للمطالبة بالتحسين في العمل فقد بلغت

نسبتها 7.4% بواقع 37 احتجاج تركزت في قطاعات عمال المياومة والصناعة والتعليم والإعلام. ثم تلاها الاحتجاج على الفصل من العمل إذ بلغ عدد الاحتجاجات 19 احتجاج بنسبة 3.8%، كان أغلبها لمفصولي شركة مياهنا والبالغ عددهم 28 مفصول، وهي تعكس فقدان الإحساس بالأمان الوظيفي نتيجة الإجراءات التعسفية التي تتخذها بعض الإدارات وأرباب العمل بحق العاملين. وهي إجراءات ييسرها قانون العمل الأردني في نص المادة 31 والتي تتيح لأرباب العمل فصل العمال بشكل فردي أو جماعي في إطار ما يسمى إعادة الهيكلة.

إما بخصوص الاحتجاجات العمالية المطالبة بإصلاح اتحاد نقابات عمال الأردن أو تأسيس نقابات جديدة فقد بلغت نسبتها 2.2% من مجمل الاحتجاجات وبواقع 11 احتجاجاً نفذها العاملون في العديد من القطاعات في جميع أنحاء المملكة. وبخصوص الاحتجاجات الأخرى فتوزعت على اعتصام بعض العاملات بالمنازل ومطالبة بعضهم العودة إلى بلدانهم وغيرها من الأسباب.

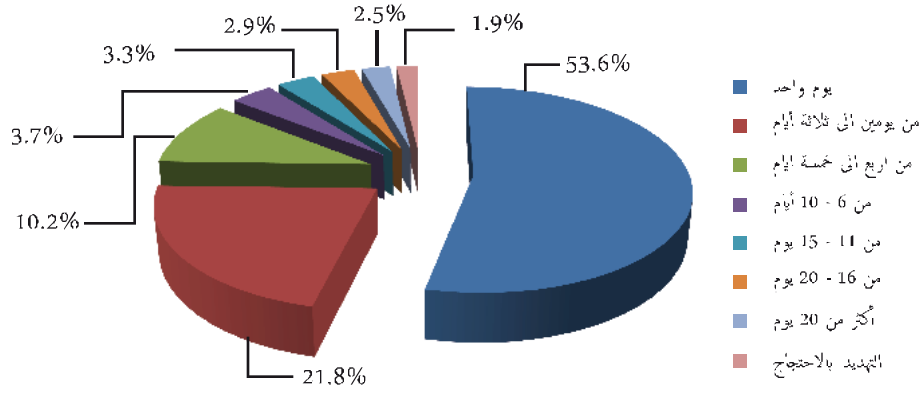
المدد الزمنية للاحتجاجات العمالية

تفاوتت المدد التي نُفذت فيها الاحتجاجات العمالية خلال النصف الأول من هذا العام 2011 من احتجاج لآخر إذ تراوحت أيام الاحتجاجات العمالية ما بين يوم واحد وستين يوماً، حيث بلغت نسبة الاحتجاجات العمالية التي استمرت ليوم واحد فقط 54 بالمائة بواقع 258 احتجاج عمالي، تركزت في الصحة والصناعة والتعليم والمياه. تلى ذلك الاحتجاجات التي تراوح تنفيذها يوماً إلى ثلاثة متتالية بنسبة 21.8 بالمائة بواقع 105 احتجاج عمالي، تركزت غالبتها في قطاعات النقل والتعليم والصناعة، ثم تلاها الاحتجاجات التي استمرت 4 و 5 أيام متتالية بنسبة 10.2 بالمائة بواقع 49 احتجاج، ثم توزعت الاحتجاجات التي تزيد عن 5 أيام متتالية بنسبة 12.5 بالمائة، توزعت غالبيتها على قطاعات الصحة والإعلام و الجمارك والخدمات اللوجستية والمؤسسات الحكومية المستقلة والغزل والنسيج.

الاحتجاجات العمالية في الأردن في النصف الأول من عام 2011

جدول (4): توزيع الاحتجاجات العمالية خلال النصف الأول من عام 2011 حسب عدد أيام الاحتجاج

النسبة المئوية	عدد الاحتجاجات	مدة الاحتجاج بالأيام
53.6%	258	يوم واحد
21.8%	105	من يومين إلى ثلاثة أيام
10.2%	49	من أربع إلى خمسة أيام
3.7%	18	من 6 - 10 أيام
3.3%	16	من 11 - 15 يوم
2.9%	14	من 16 - 20 يوم
2.5%	12	أكثر من 20 يوم
1.9%	9	التهديد بالاحتجاج
100.0%	481	المجموع



توزيع الارتفاعات العمالية على القطاعات الاقتصادية

توزعت الاحتجاجات العمالية التي جرت في النصف الأول من عام 2011 على غالبية القطاعات الاقتصادية وبدرجات متفاوتة، إذ شكلت احتجاجات العاملين في قطاع الصناعة بما في ذلك صناعة الغزل والنسيج في المناطق الصناعية المؤهلة النسبة الأكبر من هذه الاحتجاجات بنسبة 18.5 بالمائة بواقع 89 احتجاج عمالي ثلثها تقريبا في المناطق الصناعية المؤهلة QIZ، تلاها قطاع التعليم بنسبة 14.1 بالمائة بواقع 68 احتجاج غالبيتها تلك الاحتجاجات التي كانت تطالب بتشكيل نقابة للمعلمين وهو الهدف الذي انجز

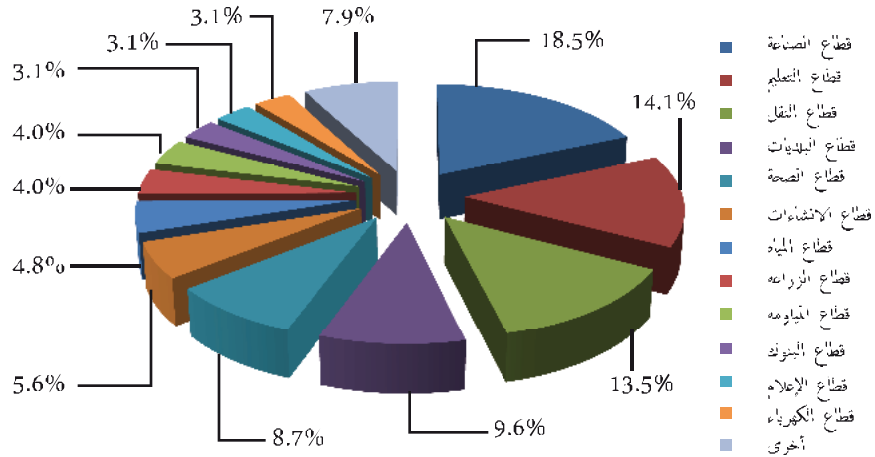
المرصد المالي العربي

مؤخراً، الى جانب احتجاجات المعلمين التي جاءت احتجاجاً على تصريحات وزير التربية والتعليم التي رأى فيها المعلمين اهانة لهم، الى جانب بعض احتجاجات العاملين في قطاع التعليم ذات العلاقة بأهداف أخرى. تلى ذلك احتجاجات العاملين في قطاع النقل (سائقو توكسي وحافلات نقل ركاب وشاحنات نقل البضائع) ولأسباب مختلفة، إذ بلغت نسبة هذه الاحتجاجات 13.5 بالمائة بواقع 65 احتجاج. وتلى ذلك العاملين في البلديات بنسبة 9.6 بالمائة بواقع 46 احتجاج، تركزت على المطالبة بزيادة الأجور واستلام اجورهم في مواعيدها، وتلا ذلك القطاعات الأخرى مثل الصحة والمياومة والإنشاءات والمياومة والمياه والزراعة والبنوك والاعلام والكهرباء بنسب متفاوتة.

جدول (5): توزيع الاحتجاجات العمالية خلال النصف الأول من عام 2011 حسب القطاعات الاقتصادية

النسبة المئوية	عدد الاحتجاجات	القطاع الاقتصادي
18.5%	89	قطاع الصناعة
14.1%	68	قطاع التعليم
13.5%	65	قطاع النقل
9.6%	46	قطاع العاملين في البلديات
8.7%	42	قطاع الصحة
5.6%	27	قطاع الإنشاءات
4.8%	23	قطاع المياه
4.0%	19	قطاع الزراعة
4.0%	19	قطاع المياومة
3.1%	15	قطاع البنوك
3.1%	15	قطاع الإعلام
3.1%	15	قطاع الكهرباء
7.9%	38	أخرى
100.0%	481	المجموع

الإحتجاجات العمالية في الأردن في النصف الأول من عام 2011



دور النقابات العمالية

ومن الملفت أن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية التي جرت في الأردن قامت بعيدا عن أي دور للنقابات العمالية القائمة، إذ بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي نفذتها أو هدتها بتنفيذها نقابات عمالية قائمة عشرة احتجاجات فقط، بنسبة 2 بالمائة فقط، قام بها عدد محدود من النقابات تمثلت في نقابة العاملين في الكهرباء ونقابة العاملين في البترول والكيماويات ونقابة العاملين في البناء، الأمر الذي يشير الى محدودية الدور الذي تلعبه غالبية النقابات العمالية، ومحدودية تمثيلها للعمال.

الفرصة والتوصيات

ملخص النتائج

في الختام يمكن تلخيص نتائج هذا التقرير كما يأتي:

1. بلغ عدد الاحتجاجات العمالية في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري 2011 (607) احتجاج وفي النصف الأول من ذات العام بلغت (481) احتجاجا وهي أعداد قياسية غير مسبوقة في تاريخ الاحتجاجات العمالية في الأردن.

2. غالبية الاحتجاجات العمالية للنصف الأول من العام الجاري 2011 نفذها عاملون في القطاع العام بنسبة 61.5 بالمائة بواقع 296 احتجاج، في حين نفذ الاحتجاجات الأخرى عاملون في القطاع الخاص.
3. شهد شهر آذار 2011 أعلى نسبة احتجاجات عمالية 28 بالمائة بواقع 135 احتجاج ، وأقلها تركز في الشهر الأول من العام (كانون الثاني) بنسبة 6.7 بواقع 32 احتجاج.
4. أكثر الأسباب التي دفعت العاملين للاحتجاج خلال النصف الأول من العام الجاري 2011 كانت انخفاض الأجور، إذ بلغت نسبة الاحتجاجات العمالية التي كانت تطالب بزيادة الأجور أو العلاوات أو المطالبة برواتب اضافية مثل الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر، إذ بلغت نسبتها 46.5 بالمائة بواقع 233 احتجاج، تلاها المطالبة بمنافع جديدة بنسبة 17 بالمائة ثم الاحتجاج على تطبيق تعليمات وأنظمة جديدة سببت ضرر للعاملين ، تلاها الاحتجاج على إجراءات ادارية ضد موظفين ثم مطالبة العاملين بتثبيتهم في العمل ثم الفصل من العمل ثم المطالبة بإجراء اصلاحات في النقابات العمالية.
5. تراوحت مدد الاحتجاجات العمالية في النصف الأول من العام الجاري 2011 ما بين يوم واحد وستين يوماً، الا أن غالبية الاحتجاجات العمالية 53.6 بالمائة استمرت ليوم واحد فقط، تلاها الاحتجاجات التي تراوح تنفيذها يوماً الى ثلاثة متتالية بنسبة 21.8 بالمائة، وهناك احتجاجات استمرت لأكثر من 20 يوماً بلغت نسبتها 2.5 بالمائة بواقع 12 احتجاج.
6. القطاع الصناعي هو أكثر القطاعات التي شهدت احتجاجات عمالية في النصف الأول من العام الجاري 2011 بنسبة 18.5 بالمائة بواقع 89 احتجاج. تلاه قطاع التعليم بنسبة 14.1 بالمائة بواقع 68 احتجاج، وتلى ذلك احتجاجات العاملين في قطاع النقل.
7. لم تتجاوز الاحتجاجات التي قامت بإجرائها نقابات عمالية 10 احتجاجات، بنسبة 2 بالمائة فقط، قام بها عدد محدود من النقابات تمثلت في نقابة العاملين في الكهرباء ونقابة العاملين في البترول والكيماويات ونقابة العاملين في البناء.

التوصيات

تقدم في هاية هذا التقرير بعدد من التوصيات التي نعتقد أن الأخذ بها من شأنه التخفيف من حدة الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون وتدفعهم للاحتجاج، وهذه التوصيات تتمثل فيما يأتي:

1. العمل على رفع معدلات الأجور ورفع مستوى الحد الأدنى للأجور ليأخذ بعين الاعتبار مستوى خط الفقر المطلق المعتمد في الأردن والبالغ 323 دينار للأسرة المعيارية (6 أفراد)، وربطه بمؤشر التضخم بشكل سنوي.
2. تشديد الرقابة على كافة قطاعات العاملين للوقوف على الانتهاكات التي تمارس ضد العاملين فيه والحد منها، وضمان حصول العاملين على جميع حقوقهم المتصوص عليها في التشريعات العمالية الأردنية ومعايير العمل الدولية.
3. تعديل مواد قانون العمل الأردني والمتعلقة بالفصل التعسفي، بحيث يتم إلزام الشركات بإرجاع العامل إلى عملة وزيادة قيمة التعويض للعامل حال ثبوت حالة الفصل التعسفي.
4. المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وفتح المجال أمام العمال لتشكيل نقاباتهم.
5. تعديل قانون العمل الأردني بحيث يسمح لجميع العاملين بأجر في الأردن بتشكيل نقابات عمالية تمثلهم.
6. تعديل قانون العمل الأردني بحيث يسمح لأي مجموعة عمالية بالتفاوض مع أصحاب العمل وتوقيع اتفاقيات جماعية.